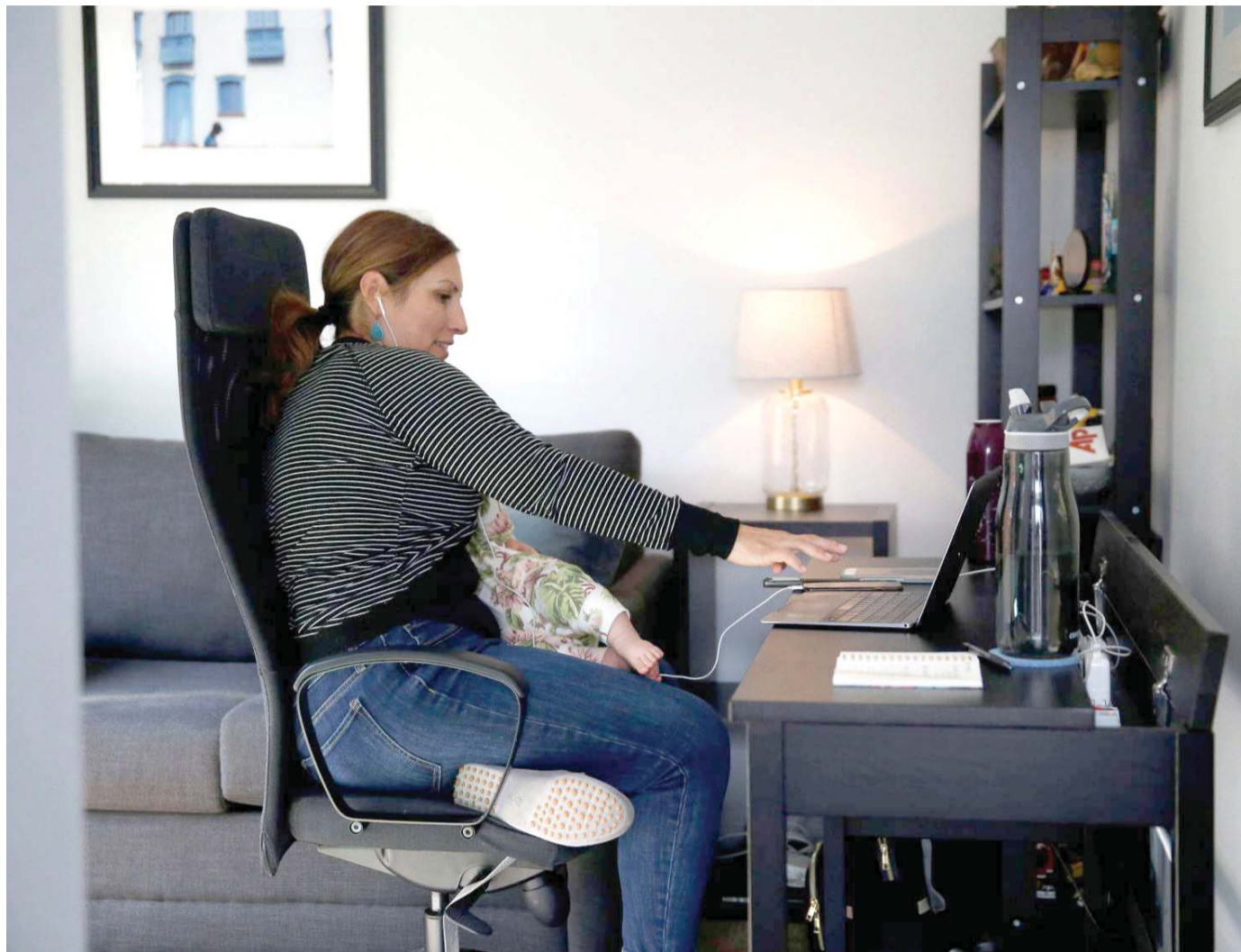


الوباء يسرّع تحويل العمل المنزلي إلى بديل في الولايات المتحدة

هل ستقلص المؤسسات مساحة مكاتبها أم ستعتمد على المكاتب الافتراضية



سُرعت الأزمة الصحية في تحويل العمل عن بعد من بديل ظرفي إلى إجراء قار بعد أن أظهرت دراسات أن نسبة كبيرة من الشركات ستبقي على عمل موظفيها داخل منازلها بعد طي صفحة الوباء وهو ما يرجح كفة تحول رقمي كبير ستشهده الإنسانية قوامه التكنولوجيا الحديثة كركيزة أساسية تشكل مستقبل العمل والاقتصاد.

واشنطن - كشفت جائحة كورونا أبعادا جديدة عن العمل المنزلي في الولايات المتحدة في خضم نسق تطوره المتسارع ما أفضى إلى إقرار عديد الشركات المحافظة على العمل عن بعد ما من شأنه تقليل الإنفاق وتحسين مردودية الوظائف وفق مهارات تكنولوجيا جديدة.

وفي هذا السياق أظهرت دراسة أجرتها منظمة اقتصادية نشرت الإثنين أن غالبية كبرى من الشركات في الولايات المتحدة تعزّم الإبقاء على نظام العمل عن بعد عند انتهاء الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد في البلاد.

80

في المئة من الشركات في الولايات المتحدة ستبقي على العمل عن بعد عند انتهاء الأزمة الصحية

مقارنة مع الدراسة التي أجريت في أبريل. وبالنسبة للنشاط، فإن شركة من أصل ثلاث استأنفت أنشطتها المعتادة، لكن عددا مماثلا من الشركات قال إنه لا يتوقع أن تتواصل أنشطته المعتادة أكثر من ستة أشهر.

وتبعاً لذلك تطرح تساؤلات عديدة حول هل ستقلص المؤسسات مساحة مكاتبها أم هل ستغلقها بالكامل وهل ستعتمد على المكاتب الافتراضية؟ الوقت وحده جدير بحل هذا اللغز. وأجريت الدراسة في أوج انتشار كوفيد - 19 في الولايات المتحدة، وفي جنوب وغرب البلاد اضطرت مدن وولايات إلى اتخاذ إجراءات لوقف انتشار الفيروس ما أبطأ النشاط الاقتصادي.

وأكدت الجمعية الوطنية لاقتصاد الشركات في تقريرها الفصلي أن "الذين من أصل ثلاثة استطلعت آراؤهم موافقون تماما أو موافقون إيجابيا بأن تجربة شركتهم مع وباء كوفيد - 19 ستقود في المستقبل إلى طرق توظيف وعمل أكثر مرونة في شركاتهم".

وقال أكثر من 80 في المئة من المستطلعين أن شركاتهم ستبقي على درجة معينة من العمل عن بعد، حتى بعد انتهاء الأزمة.

والدراسة التي أجريت من 2 إلى 14 يوليو تناولت أجواء الأعمال في شركاتهم أو صناعاتهم. وهي تعكس النتائج في الفصل الثاني والأفاق على المدى القصير.

وقالت رئيسة الجمعية كونستانس هانتير إن "نتائج الدراسة التي أجرتها الجمعية الوطنية لاقتصاد الشركات تظهر تغييرات مستمرة في جو الأعمال لكن مع تحسينات لافتة لغالبية المؤشرات

فرصة للاعتناء بالأطفال

في الابتكار، ولاسيما في مجالات العمل والتعليم. كما أن أولوية رفع مهارات الموظفين وسد الفجوات الفنية من خلال منصات التعلم الافتراضية والرقمية، ستصبح واقعا لا بد منه،

ويعني ذلك أن المؤسسات لن تحتاج إلى الاستثمار في البنية التحتية والخدمات اللوجستية اللازمة للتدريب المباشر. علاوة على ذلك، فإن هذه التقنيات الحديثة قد دفعت المؤسسات إلى إعادة النظر في الحاجة إلى مقر فعلي للعمل.

في عمر التحول الرقمي حيث إن ما تلحظه من مسابقة الدول للزمن لوضع أسس هذا الانتقال رهيبه جاءت في دقائق ضائعة وأرغمت الجميع على تكريسها على الأقل لتسيير بعض الأعمال والمعاملات اليومية داخل الإدارات والمؤسسات.

كما أتاح اعتماد أسلوب العمل عن بعد عالما من الإكائنات غير المحدودة؛ فالتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والواقع المعزز تدفع إلى حدود جديدة

الإيرادات أو تنوعها وفي خفض التكاليف. أو حتى القدرة على الصمود بشكل عام في ظل هذه الظروف الاستثنائية، ما أدى كذلك إلى ارتفاع حد في مستويات البطالة.

وانخفض عدد ساعات العمل على مستوى العالم إحصائيا بنسبة 4.5 في المئة خلال الربع الأول من عام 2020، ما يعني تلاشي نحو 130 مليون وظيفة بدوام كامل.

وتبعاً لذلك يمكن القول إن جائحة كورونا اختزلت عشر سنوات على الأقل

دون تغيير. أما هامش أرباح الشركات فظل في تحسن في الفصل الثاني لكنه يبقى على مستوى متدن.

ويعود ذلك بالأساس إلى عرقلة جائحة كوفيد - 19 الاقتصاد العالمي حتى وصل أثرها إلى حياتنا اليومية، حيث ومن المتوقع أن تستمر هذه الجائحة في ذلك المزيد من الوقت. كما أثر تراجع النشاط الاقتصادي على نشاط الشركات العاملة في جميع القطاعات.

وأصبحت العديد من المؤسسات تواجه تحديات حقيقية في تحقيق

تواجه تحديات حقيقية في تحقيق

زخم الانفتاح الأفريقي يثير شهية الصين للإستثمار في البنية التحتية

بكين تطمح إلى استثمار خبرتها بتركيز بنية تحتية اقتصادية للمشروع لتسهيل التبادل التجاري

المنفعة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية الأكبر في العالم بتعداد سكاني يتجاوز 1.2 مليار نسمة، وحجم مبادلات تجارية تتجاوز 3 تريليونات دولار سنويا.

وتطمح الدول الأعضاء في الاتحاد إلى أن تؤدي الاتفاقية إلى رفع نسبة المبادلات التجارية بين الدول الأفريقية من 16 إلى 33 في المئة من إجمالي تجارتها الخارجية. ودخلت منطقة التبادل التجاري الحر الأفريقية حيز التنفيذ في 30 مايو 2019.

وقال البنك الدولي إن اتفاق أفريقيا للتجارة الحرة المؤجل بسبب جائحة كورونا قد يعزز حال تنفيذها بالكامل، الدخول في شتى أنحاء القارة وينتشر الملايين من الفقر ويخفف تداعيات كوفيد - 19.

وكان من المقرر أن تدخل منطقة التجارة الحرة الأفريقية حيز التنفيذ في الأول من يوليو، لكن لم يتسن تطبيق ذلك بعد أن أجبر الفيروس على فرض إغلاقات واسعة النطاق للحدود وأوقف المحادثات بين الحكومات بشأن إلغاء الرسوم الجمركية.

ومن المحتمل الآن أن يبدأ العمل بها من بداية 2021. ومن المتوقع أن تكبد الجائحة أفريقيا فاقداً في الناتج الاقتصادي بما يصل إلى 79 مليار دولار هذا العام وحده مع الخطر الإضافي لفقدان ملايين الوظائف.

وقال البنك في تقرير "في هذا السياق، فإن تنفيذنا ناجحا لمنطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية سيكون ضروريا.. إنها فرصة كبيرة لأفريقيا، لكن التنفيذ سيكون تحديا كبيرا".

الفردية سيعزز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية، مع إمكانية أن تؤدي الصين دور الميسر الرئيسي للأهداف الأوسع لاتفاقية التجارة الحرة لدى القارة الأفريقية.

ومع ذلك، قال غالاتا إن الدول الأفريقية بحاجة إلى أن تواجه بشكل استباقي التحديات الجديدة التي يمكن أن تعرقل أهداف اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية مثل مرض فيروس كورونا الجديد كوفيد - 19 الذي تكافحه العديد من الدول الأفريقية بمساعدة من الصين.

بكين تستغل نقص البنية التحتية الصلبة في أفريقيا، لتشييد الطرقات وسكك الحديد والموانئ ومعدات النقل الجوي

وأوضح الخبير أنه "مع الانتشار السريع للمرض عبر القارة، تحتاج العديد من البلدان الأفريقية إلى تعزيز بنيتها التحتية الصحية لضمان ألا يصبح المرض حجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي القاري وكذلك ألا يصبح أزمة صحية عبر الحدود".

وتتصاعد يوميا المنافسة على الانفتاح الأفريقي وصداق الأسبوع الماضي البرلمان التونسي بالإجماع، الأربعاء، على انضمام البلاد إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

وتهدف الاتفاقية، وفق ما جاء في وثيقة المشروع التي صوت عليها البرلمان التونسي، إلى "وضع إطار شامل ومتبادل

السابق لقسم تنمية القدرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، إن "اتفاقية التجارة الحرة للقارة الأفريقية تتطلب ربطا قويا للبنية التحتية عبر القارة الأفريقية، وهو ما يتطلب مساعدة صينية تشد الحاجة إليها".

وأضاف أن "منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية ستخلق فرصا جديدة للتعاون بين أفريقيا والصين". ولفت غالاتا خلال حديثه إلى أن "البنية التحتية الصلبة المنتشرة في أفريقيا متردية، ومن خلال دول مثل الصين التي لديها خبرة واسعة في بناء البنية التحتية، فإن ذلك سيساعد الدول الأفريقية بشكل جيد على بناء الطرقات وسكك الحديد والموانئ ومطارات النقل الجوي. إن أفريقيا القوية ستكون حليفا قويا وشريكا جيدا للصين".

وقال غالاتا إن التجارة بين الدول الأفريقية لا تشكل حاليا سوى نحو 17 في المئة من إجمالي التجارة داخل القارة. وأوضح أن انخفاض مستوى ربط البنى التحتية بين الدول الأفريقية هو السبب الرئيسي لانخفاض التجارة بين هذه الدول، مضيفا أن الصين تدعم الدول الأفريقية من خلال مبادرة الحزام والطريق.

وصرح غالاتا بأن "الصين تدعم أيضا الدول الأفريقية من خلال مشروعات فردية مثل خط سكك الحديد الكهربائي الشهير الذي قامت الصين ببنائه وتمويله والذي يصل طوله إلى 756 كم والذي يربط إثيوبيا غير الساحلية بالموانئ في جيبوتي المجاورة".

ونوه الخبير الإثيوبي كذلك إلى أن دعم الصين للدول الأفريقية في إطار مبادرة الحزام والطريق وكذلك المشروعات

ومن المرجح أن تشهد نهاية العام تغيرات كبيرة بعد مرور الأزمة الصحية حيث سيتحول التبادل التجاري الأفريقي في صدارة أولويات النظر لدى مختلف الحكومات.

ونسبت وكالة الأنباء الصينية شينخوا للخبير الإثيوبي غيديون غالاتا قوله إن "منطقة التجارة الحرة بالقارة الأفريقية ستخلق فرصا جديدة للتعاون بين الصين وأفريقيا".

وقال غيديون غالاتا، المستشار البارز للتعاون في ما بين بلدان الجنوب التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار



سوق أفريقية جذابة